جملة قيمة بيوع العقود والوكالات بلغت 340 مليون دينار

«الشال»: 3.49 مليارات دينار إجمالي تداولات قطاع العقار خلال 2013

- نصيب السكن الخاص من العقود والوكالات بلغ 50.9 في المئة والاستثماري 36.6 في المئة ، والتجاري 11.6 في المئة والمخازن 0.9 في المئة

- استمرار وتيرة الارتفاع وعودة شهية المخاطرة إلى مستثمري السوق وسط نشاط على السكن الخاص والاستثماري

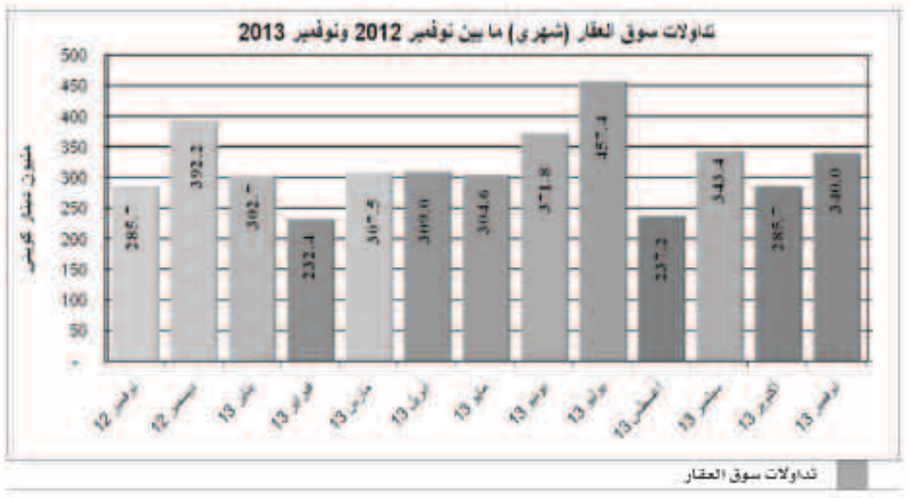

تداولات سوق العقار

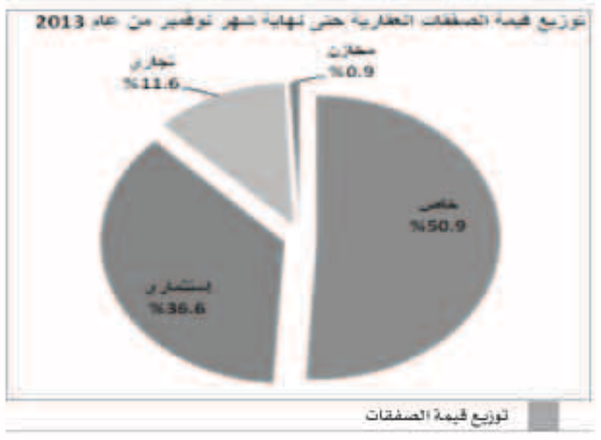

توزيع قيمة الصفقات

مبيعات العقار

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تشير آخر البيانات الشهرية، الصادرة عن وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق-، لشهر نوفمبر 2013، إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، إذ بلغت جملة قيمة بيوع العقود والوكالات نحو 340 مليون دينار كويتي، أي إنها ارتفعت بنسبة قاربت 19 في المئة ، مقارنة بمثيلتها في شهر أكتوبر الماضي، حين بلغت نحو 285.69 مليون دينار كويتي. وارتفعت بنحو 19 في المئة أيضا، مقارنة بمثيلتها في الشهر نفسه من العام الماضي، حين بلغت نحو 285.73 مليون دينار كويتي، وتعتبر قيمة التداول الشهري، لنوفمبر 2013، رابع أعلى قيمة تداول شهري في عام 2013.

وأضاف التقرير في قراءة مقارنة لإجمالي تداولات ما مضى من عام 2013 -حتى نهاية 30 نوفمبر -2013 نجد أن جملة قيمة العقود والوكالات بلغت نحو 3.49 مليار دينار كويتي، منها نحو 3.23 مليار دينار كويتي، عقودا، ونحو 258 مليون دينار كويتي، وكالات، مقارنة بنحو 2.94 مليار دينار كويتي لمبيوعات الـ 11 شهر الأولى من عام 2012، أي بارتفاع في السيولة بحدود 18.7 في المئة .وبلغ نصيب السكن الخاص -عقودا ووكالات- من الإجمالي ما نسبته 50.9 في المئة ، بينما بلغ نصيب الاستثماري نحو 36.6 في المئة ، والتجاري نحو 11.6 في المئة ، والمخازن نحو 0.9 في المئة .

وتابع عند مقارنة معدل قيمة الصفقة الواحدة، خلال ما مضى من عام 2013، بمستوى معدل قيمة الصفقة للفترة نفسها في عام 2012، نلاحظ ارتفاعها، إذ بلغ هذا المعدل نحو 438.5 الف دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 328.9 الف دينار كويتي، للفترة نفسها في عام 2012، أي بارتفاع بنحو 33.3 في المئة . وقد ارتفع معدل قيمة بيوع الصفقات العقارية لمكونات نشاط المخازن بنحو 37.4 في المئة ، تلاه السكن الخاص بنحو 29.2 في المئة ، ثم النشاط الاستثماري بنحو 12.5 في المئة ، بينما انخفض المعدل للنشاط التجاري بنسبة بلغت 23.2- في المئة .

وبين لو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة -شهر واحد- عند المستوى نفسه، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق -عقودا ووكالات- نحو 3.81 مليارات دينار كويتي، أي أعلى بما قيمته 474.5 مليون دينار كويتي ونسبته 14.2 في المئة ، عما كانت عليه في عام 2012، مما قد يعني سيولة أعلى، واحتلال عام 2013 المركز الثاني في سيولة سوق العقار، خلال الفترة «2000-2013»، مقارنة بأعلى مستوى بلغه، عند نحو 4.45 مليار دينار كويتي في عام 2007. وعند مقارنة سيولة سوق العقار، بين عامي 2010 وما مضى من عام 2013، نلاحظ استمرار وتيرة الارتفاع، وهو مؤشر، في جزء منه، صحي ودليل عودة شهية المخاطرة إلى مستثمري السوق، وفي جزء آخر مضاربي وخصوصا على نشاطي السكن الخاص والسكن الاستثماري.

تحقق تنمية شاملة في مختلف المجالات

خطوات تكامل مجلس التعاون تشهد نمواً مستمراً

- «المجلس الأعلى» اعتمد عدداً من القواعد الموحدة في مجال تكامل «الأسواق المالية» والعمل في «الاتحاد النقدي»

- الإنجاز الوحيد والذي لايزال في مرحلة الدراسة هو مشروع إنشاء خط للسكك الحديدية

أضاف الشال عقد في الكويت، بتاريخ 10-11 ديسمبر 2013، اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان قد سبقه ببضعة أسابيع مؤتمر القمة العربية الإفريقية في الكويت، أيضا، وفي الحالتين لا يوجد الكثير مما يستحق التعليق عليه. وحضر اجتماع القادة لدول مجلس التعاون الست، ثلاثة رؤساء دول وثلاثة من نوابهم، وسبق اجتماع القمة بعض اللغط الذي كاد ينتهي بانسحاب إحدى دولها، ولكن تم احتواؤه وعدّل جدول أعمالها وبيانها الختامي بما يتوافق مع التهدئة.

وأشار البيان الختامي للقمة في محوره الاقتصادي إلى اعتماد المجلس الأعلى عددا من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية، وأحيط علما بسير العمل في الاتحاد النقدي، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتنفيذ مشروع السوق الخليجية المشتركة. وأشاد المجلس الأعلى بالخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قراراته بشأن العمل المشترك في المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، وأكد ضرورة الاستمرار في خطوات التكامل بين دول المجلس في المجالات الاقتصادية كافة، وأعرب عن ارتياحه لما تشهده اقتصادات دول المجلس من نمو مستمر، وما تحقق فيها من تنمية شاملة في مختلف المجالات.

وتابع الفقرة السابقة، كلها، لا معنى لها، فالقادة والمراقبون يعرفون بأن مشروعاتهم الاقتصادية الثلاثة الرئيسة لم تحقق شيئا يذكر، فلا اتحاد جمركي ولا سوق مشتركة ولا وحدة نقدية، وهي نتائج لا تدعو إلى الارتياح. والفشل في تحقيق الاتفاقات الصغيرة أدى إلى التغطية عليها بالقفز إلى هدف مستحيل، وهو الاتحاد الخليجي، وهددت عُمان بالانسحاب من المجلس، لو تم نقاش الموضوع في القمة، وكانت كل من عُمان والإمارات قد انسحبتا من مشروع العملة الموحدة، بعد إقرار الرياض مقرا للبنك المركزي.

الإنجاز الوحيد، إن تحقق، وهو ما زال في مرحلة الدراسة والتصميم، هو مشروع إنشاء خط للسكك الحديدية بين دول التعاون، وهو مشروع، إن تحقق، يعني ملامسة حاجات الشعوب في الانتقال وربما نقل بضائعهم بين الدول الست، أما قضايا الربط الكهربائي والمائي بين دول لا تملك فوائض، واحتياجاتها القصوى، بسبب تشابه المناخ، متزامنة، فلا معنى له، أيضاً. وإذا تعرض مشروع السكك الحديدية هو الآخر، إن تم إنجازه، لما يتعرض له انتقال البضائع على الحدود البرية والبحرية، بعد إقرار اتفاقيتي الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فلن تكون حظوظه أفضل من حظوظ مشروع الوحدة النقدية، التي تم تأجيلها عشر سنوات بعد بدايتها بعشر سنوات وانسحاب عضوين من 6 أعضاء.

لقد أصبحت قمم التعاون الخليجي والقمم العربية غاية بحد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق غاية، كما هو حال مؤتمرات العالم الآخر، وأصبحت العناوين التي تطلق عليها والبيانات الختامية التي تعد لها، سلفاً، من دون علاقة بما سبقها أو إنجاز لاحق لما ورد فيها، هي مخرجات هذه القمم كلها. وما لم تهتم هذه المؤتمرات بالتحديات المحيطة بالمنطقة، والتحديات داخلها، عندما يغيب دعم الغير ودعم أسعار النفط لها، فهي لا تساوي تلك التكاليف الضخمة التي تصرف عليها، والمضايقات الأمنية والمرورية التي تصاحب فترات انعقادها.

بانخفاض قدره نحو 24.5 مليون دينار

27 مليون دينار أرباح «برقان» خلال 2013

بنك برقان

- ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك إلى 187.3 مليون دينار للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

- نمو موجودات البنك بـ 540.1 مليون دينار لتبلغ 6513 مليون دينار

أوضح الشال أعلن بنك برقان نتائج أعماله لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2013، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 27 مليون دينار كويتي، وبانخفاض، مقداره نحو 24.5 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 47.6 في المئة ، عن مستوى الشهور التسعة الأولى من عام 2012 البالغ 51.5 مليون دينار كويتي. وعند خصم نصيب الحصة غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح لمساهمي البنك بلغ 17.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 46.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض بنحو 28.8 مليون دينار كويتي. وكان هذا التراجع نتيجة ارتفاع ملحوظ في صافي قيمة المخصصات بنحو 40.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 65.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 25 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012.

وأشار ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 187.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 138.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وبنسبة 34.8 في المئة ، وجاء، معظمه، من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2013، بنحو 31.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 35.5 في المئة ، وصولا إلى 120.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 88.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وشمل هذا الارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، وجاء هذا الارتفاع على النحو التالي، بند إيرادات رسوم وعمولات، الذي حقق ارتفاعا بحدود 17.1 في المئة أو ما يعادل نحو 4.8 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 32.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 28 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع بند صافي الربح من العملات الأجنبية بحدود 28.8 في المئة أو ما يعادل 3.7 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 16.5 مليون دينار كويتي، بعد أن كان عند نحو 12.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الاستثمار بحدود 285.5 في المئة أو ما يعادل نحو 5.4 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى نحو 7.3 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وتابع في جانب المصروفات التشغيلية، ارتفع إجمالي المصروفات «مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى» بنحو 57 في المئة عندما بلغ نحو 81.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 52.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفعت قيمة إجمالي مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات وانخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية بنحو 40.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 160.5 في المئة ، كما أسلفنا سابقا، والتي أثرت، مباشرة، على مستوى صافي أرباح البنك، عندما بلغت نحو 65.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 25 مليون دينار كويتي، وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، إلى نحو 13.6 في المئة ، مقارنة بنحو 36.2 في المئة ، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

سبب ارتفاعها عدم مناسبة الظروف المناخية للزراعة

«تشاثام هاوس»: الخليج يستورد 90 في المئة من السلع الغذائية

قال التقرير أصدر مركز أبحاث «تشاثام هاوس Chatham House» البريطاني، وهو من اهم مراكز الأبحاث في العالم في مجال العلاقات الدولية، تقريرا عن الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون، يتناول تشخيصا لمصادر السلع الغذائية الأساسية في المنطقة وتقييما لمدى استقرار هذه المصادر وقدرة المنطقة على توفير كمية كافية من السلع الغذائية منها، في الوقت المناسب، وهو المقصود بـ «الأمن الغذائي»، وفي التقرير بيانات وتحليلات مهمة رأينا ضرورة استعراضها.

يشير التقرير إلى أن دول مجلس التعاون تستورد نحو 80 في المئة 90- في المئة من سلعها الغذائية، وهي نسبة كبيرة، وسبب ارتفاعها عدم مناسبة الظروف المناخية للزراعة، إذ تتعرض نحو 95 في المئة من الأراضي للتصحر، وهناك على الأقل 3 مخاطر لهذا الواقع، هي المخاطر الأمنية والسياسية في مسار نقل السلع الغذائية، ومخاطر الارتهان للدول المصدرة وظروفها الاقتصادية والسياسية، ومخاطر تقلب أسعار السلع الغذائية في السوق العالمي.

فمن حيث المخاطر على مسار نقل السلع الغذائية، فهي متعلقة بكون نحو 81 في المئة من واردات دول مجلس التعاون من السلع الغذائية تمر عبر قناة السويس، ونحو 39 في المئة منها تستمر لعبور مضيق باب المندب لوصول خليج عدن وبحر العرب، بينما تأتي نحو 35 في المئة منها عبر مضيق هرمز إلى موانئ الخليج العربي «نحو 88 في المئة من الصادرات النفطية من المنطقة تخرج من مضيق هرمز، أيضاً»، ما يعني الاعتماد على قناة السويس، من جهة، ومضيقي باب المندب وهرمز، من جهة أخرى. وهذه مضائق، وإن كانت مستقرة عادة، فإن أي توتر إقليمي أو داخلي في الدول القريبة منها قد يؤثر على الملاحة، علما بأن الاتفاق النووي الإيراني - الدولي المعلن في 24 نوفمبر يقلل من تلك المخاطر في الشرق، ولا بوادر على توتر دولي في قناة السويس أو مضيق باب المندب في الغرب. ويشير التقرير إلى معلومة تاريخية تتعلق بخطر الحصار الاقتصادي لقطع الإمدادات الغذائية، وهو ما هددت به الولايات المتحدة عندما قطع العرب النفط عنها، إثر حرب 6 أكتوبر 1973، العربية الإسرائيلية، ومهم هنا الانتباه لكون الواردات الغذائية سلعاً ضرورية يصعب تحمل انقطاعها.

أما خطر الارتهان للظروف الاقتصادية والسياسية في الدول المصدرة للسلع الغذائية، فيشمل لجوء بعض الدول المصدرة لوقف تصديرها للسلع الغذائية عندما تحتاجها هي محليا، كما تفعل الهند، إضافة إلى أن سياسة تملك دول مجلس التعاون أراض زراعية شاسعة في دول أخرى تتركز في مناطق متوترة سياسيا. فتحتل السودان مثلا المركز الأول من حيث تملك دول مجلس التعاون لأراضيها بأكثر من 20 مليون متر مربع، تليها، بفارق كبير، أستراليا بنحو 7 ملايين متر مربع، فالمغرب، فباكستان، واثنتان على الأقل من تلك البلدان، السودان وباكستان، تواجهان، باستمرار، اضطرابات سياسية واقتصادية محلية. ولابد من التنويه إلى أن ظاهرة التملك الشاسع للأراضي من قبل الدول الأجنبية يستثير المواطنين كنوع من الاستعمار، في ظاهرة تعرف بـ «انتزاع الأراضي Land Grab»، ولعل أحد أمثلتها ما يثار عن تأجير الصين نحو 5 في المئة من أراضي أوكرانيا، أي ما يوازي نحو 1.5 مرة حجم الكويت، لزراعتها وتصدير منتجاتها للصين، وفشل صفقات مشابهة بين كوريا الجنوبية ومدغشقر في عام 2009، جراء السخط الشعبي في الأخيرة.

والسبب وراء هذا الاهتمام بتملك الأراضي الزراعية، بدلا من مجرد استيراد السلع الغذائية النهائية، متعلق، في جزء منه، بتقلب الأسعار في السوق العالمي، والذي أدى إلى اندلاع مظاهرات كبيرة في دول مثل مصر والمغرب وموريتانيا عام 2008، بل إن تقارير برزت عن اضطراب خطوط الإمداد الغذائي إلى قطر، وهنا توجد إيجابية، كثيراً ما تغفل لبرامج دعم السلع الغذائية وتحديد الأسعار، فهي تخفف من أثر تقلب الأسعار العالمية على المستهلكين المحليين وعلى الاقتصاد المحلي ككل. وتلجأ دول الخليج كذلك إلى تخزين الغذاء للتصرف في حال شح واردات السلع الغذائية. ومن المهم هنا ذكر أن أسواقاً، مثل السعودية والكويت وقطر وأبوظبي، تعتمد في الجزء الأكبر من دخلها على النفط والغاز، وبالتالي فإن تعاملها مع تقلبات أسعار السلع الغذائية مقيد من ناحية تقلب مصدر دخلها، أيضا.

أما التوصيات التي تقدم من أجل تعزيز الأمن الغذائي فتتركز على محور التنويع، أي تنويع مصادر استيراد السلع الغذائية، والطرق التي تسلكها، والتنويع الأهم هو في مصادر الدخل، بعيدا عن النفط، لأن الاضطرابات في الدول المصدرة للسلع الغذائية والدول القائمة على مسارات شحنها ستؤثر على كثير من الدول غير الخليجية، ما قد يشكل ضغطا عالميا لمعالجة تلك الاضطرابات، سريعا. أما مشاكل الاعتماد على النفط فمتركزة في دول مجلس التعاون، والتي قد لا تجد من يسعى لإنقاذها في حال شحت الإيرادات. ولعل أخطر أوهام دول الخليج هو أنها تستطيع أن توفر أمنها الغذائي من إنتاجها المحلي، بما يعنيه من سلب أرضها عنصر الحياة بهدرها لمياه نادرة أو مكلفة جدا، والمياه هي أساس أمنها.

ارتفاع استيراد المواد الغذائية في الخليج

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 454.4 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 2.3 نقطة، أي ما يعادل 0.5 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 16.2 نقطة، أي ما يعادل 3.7 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.